فصلنامه تحقیقات جدید در علوم انسانی
Human Sciences Research Journal
دوره چهارم، شماره ۳۲، زمستان ۱۳۹۹، صص ۵۹۱-۵۷۱
New Period 4, No 32, 2021, P 571-591
شماره شاپا (۲٤۷٦-۷۰۱۸) ISSN (2476-7018)

السلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية
"نشأتها وضمانات استقلالها"

إعداد
(م.م. أحمد خشان روضان)
جامعة كربلاء – كلية القانون

ملخص البحث

على الرغم من أن قرارات المؤتمر الدستوري، المنعقد في مدينة فيلادلفيا في ولاية بنسلفانيا في صيف عام ١٧٨٧، بشأن نظام المحاكم القضائية في الحكومة الاتحادية كانت قليلة، إلا أنها كانت مهمة؛ إذ وافق واضعو الدستور الاتحادي على إنشاء سلطة قضائية اتحادية مستقلة.

وانطلاقاً من أهمية استقلال القضاء وحصانته كضمانتين أساسيتين لحماية الحقوق والحريات العامة، فقد عزَّز الآباء المؤسِّسون للدستور الأمريكي استقلالية القضاء عندما ضمَّنوا الفقرة الأولى من المادة الثالثة من دستور الولايات المتحدة النص الآتي: « .... ويتولى قضاة كل من المحكمة العليا والمحاكم الأدنى درجة مناصبهم ما دام سلوكهم حسناً، ويتلقون مقابل خدماتهم، وفي أوقات محددة، تعويضاً لا يجوز إنقاصه طوال مدة بقائهم في مناصبهم».

تتناول هذه الدراسة من خلال مبحثين رئيسين أصول نشأة السلطة القضائية في الولايات المتحدة، وضمانات استقلالها بحسب ما ورد في الدستور الاتحادي الأمريكي.

كلمات مفتاحية: مؤتمر فيلادلفيا الدستوري، الحكومة الفيدرالية، محاكم الولايات، المحاكم الفيدرالية، السلطة القضائية، استقلال القضاء .

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-03]

أ ـ مقدمة:

بعد اختتام المناقشات التى دارت فى المؤتمر الدستورى المنعقد فى مدينة فيلادلفيا بولاية بنسلفانيا عام ١٧٨٧، فضَّل الآباء المؤسِّسون لدستور الولايات المتحدة الأمريكية تأسيس الحكومة الأمريكية على أساس نظام الحكم الفيدرالى **Federal Form Of Government**، وبموجب هذا النظام يتم دستورياً توزيع السلطة بين الحكومة القومية **National Government** (الحكومة الفيدرالية **Federal Government**) وحكومات الولاية **State Governmenst** فى كل ولاية من ولايات الاتحاد الأمريكى(١).

وقد كانت قرارات المؤتمر الدستورى لعام ١٧٨٧ بشأن نظام المحاكم القضائية فى الحكومة الاتحادية قليلة ولكنها مهمة. إذ وافق واضعو الدستور على أنه ستكون هناك سلطة قضائية اتحادية منفصلة .

وعندما برزت محاكم الولايات إلى الوجود فى المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة السابقة كان لكل ولاية نظامها القضائى المستقل، ولم يكن هناك وجود لنظام قضائى وطنى يغطى الولايات جميعها. وبعد التصديق على دستور الولايات المتحدة وتكوين الحكومة الفيدرالية فى عام ١٧٨٩، استمر العمل بنظام محاكم الولايات مثلما كان الحال سابقاً، واحتفظت المحاكم بالاختصاصات التى تمتلكها بالفعل، فلم تحل المحاكم الفيدرالية محلَّ محاكم الولايات. ولعل أكثر المعالم وأشدها تشويقاً وإثارة للحيرة فيما يتعلق بنظام القضاء فى الولايات المتحدة هو ما يعرف باسم « نظام القضاء أو المحاكم المزدوج **The Two American Court Systems**».

ويعنى هذا المصطلح أن كل مستوى من مستويات الحكومة (سواء مستوى الولاية أو المستوى القومى) له مجموعة المحاكم الخاصة به. ولهذا يوجد /٥١/ واحد وخمسون نظاماً منفصلاً للمحاكم فى دولة الولايات المتحدة الأمريكية، نظاماً خاصاً بكل ولاية من الولايات الخمسين، ونظاماً خاصاً بالحكومة الفيدرالية(٢).

بناء عليه، يمكن القول: إن تنظيم السلطة القضائية فى دولة الولايات المتحدة يتألف من مستويين أساسيين: المستوى الأول هو القضاء الولائى، وهو التنظيم القضائى الذى تضعه كل ولاية على حده وفق دستورها وقوانينها الخاصة (٣). أما المستوى الثانى، فهو القضاء الفيدرالى أو الاتحادى، وهو التنظيم القضائى للسلطة المركزية للولايات المتحدة والمشار إليه بموجب المادة الثالثة من الدستور الأمريكى.

وحيث إنَّ تنظيم العدالة وإدارتها إدارةً فعَّالة مسألةٌ وثيقة الصلة بالحرية وصون الحقوق على اختلافها، فقد حرص الآباء المؤسسون للدستور الأمريكى على تأكيد استقلال السلطة القضائية واستقلال القضاة ـ الذين هم أعضاؤها ـ حرصاً واضحاً فى المادة الثالثة من الدستور الاتحادى الصادر فى عام ١٧٨٧ إذ نصت فى فقرتها الأولى على أن: «... يبقى قضاة كل من المحكمة العليا والمحاكم الأدنى درجة شاغلين مناصبهم ما دام سلوكهم جيداً، ويتقاضون لقاء خدماتهم، وفى أوقات محددة، مكافأة لا يجوز إنقاصها أثناء بقائهم فى مناصبهم».

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-03]

ب ـ أهمية البحث: تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على موضوع نشأة السلطة القضائية فى دولة الولايات المتحدة الأمريكية، والضمانات التى تكفل استقلال أعضائها. ويعد هذا الموضوع من الموضوعات المهمة فى نطاق القانون الدستورى والنظم السياسية المقارنة، خاصة أنه يركز على الضمانات التى تكفل استقلال الفرع القضائى عن الفرعين الآخرين (التشريعى والتنفيذى) للحكومة الفيدرالية فى الولايات المتحدة.

ج ـ أهداف البحث: تتمثل أهداف هذا البحث فى التعرف على أصول نشأة السلطة القضائية فى الولايات المتحدة، وأهم الضمانات التى قررها المشرع الدستورى لكفالة استقلال الفرع القضائى للحكومة الفيدرالية الأمريكية عن باقى الفروع ومنع التدخل فى أعماله .

د ـ إشكالية البحث: تدور إشكالية البحث حول مدى استقلال الفرع القضائى للحكومة الفيدرالية عن الفرعين الآخرين (التشريعى والتنفيذى) فى النظام الدستورى للولايات المتحدة الأمريكية؟ ومدى كفاية الضمانات التى قررها الأباء المؤسسون للدستور الأمريكى فى حماية مبدأ استقلال القضاء ؟

هـ ـ منهج البحث: سأتناول بالدراسة فى هذا البحث تاريخ نشأة السلطة القضائية فى دولة الولايات المتحدة الأمريكية، وأهم الضمانات التى تكفل استقلال الفرع القضائى للحكومة الفيدرالية فى الولايات المتحدة، وذلك بالاعتماد على المنهج التاريخى، حيث تم الاطلاع على مناقشات مؤتمر فيلادلفيا الدستورى فيما يخص تنظيم السلطة القضائية، كما تم الاعتماد أيضاً على المنهج التحليلى، إذ تم الاطلاع على نصوص ومواد الدستور الأمريكى والتشريعات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وشرح وتحليل تلك النصوص، بهدف الوصول إلى أفضل النتائج حول موضوع البحث .

هـ ـ تقسيم البحث: تقوم خطة البحث على تقسيم موضوع الدراسة إلى مبحثين رئيسين، متبوعَين بخاتمة تُبيِّن أهم النتائج التى تكشَّفت عنها الدراسة .

بالنسبة للمبحث الأول، فإنه يتناول بالدراسة نشأة السلطة القضائية فى الولايات المتحدة الأمريكية، أما المبحث الثانى، فإنه يتناول بيان ضمانات استقلال السلطة القضائية فى الولايات المتحدة الأمريكية .

المبحث الأول

نشأة السلطة القضائية فى الولايات المتحدة الأمريكية

قبل صدور الدستور الحالى للولايات المتحدة الأمريكية، كانت البلاد تُحكم بواسطة "مواد وثيقة الاتحاد الكونفدرالى" **Articles of Confederation**(٣) وفى ظل نصوص هذه المواد كانت كل وظائف الحكومة القومية موكلة عملياً إلى سلطة تشريعية أحادية تسمى "الكونغرس" **The Congress**. فلم يكن هناك إذن انفصال بين السلطتين التنفيذية والتشريعية (ولم يكن هناك بطبيعة الحال سلطة قضائية مستقلة).

وقد اعتُبر غياب السلطة القضائية القومية عيباً رئيسياً فى مواد وثيقة الاتحاد الكونفدرالى(٤) ولقد رأى كل من جيمس ماديسون وألكسندر هاملتون، على سبيل المثال، الحاجة إلى إنشاء فرع قضائى مستقل(٥)

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-03]

وكنتيجة لذلك عبَّر المندوبون المجتمعون فى المؤتمر الدستورى الذى انعقد فى مدينة فيلادلفيا فى صيف عام ١٧٨٧ عن اتفاقهم الموسَّع على وجوب تأسيس سلطة قضائية قومية. ولكن كان هناك اختلاف كبير على الشكل المحدَّد الذى يجب أن يتخذه هذا الفرع القضائى **Judicial branch**.

كان الاقتراح الأول المقدَّم للمؤتمر الدستورى هو (خطة حاكم فرجينيا إدموند راندولف أو خطة فيرجينيا للقضاء **The Virginia Plan for the Judiciary** التى صاغها جيمس ماديسون)(٧) والتى اقترحت إنشاء محكمة عليا ومحاكم فيدرالية أدنى منها فى المستوى. على أن يشغل قضاة هذه المحاكم مناصبهم « ما دام سلوكهم حسناً »، ويعينهم الكونغرس، ويتقاضون راتباً ثابتاً لا يمكن إنقاصه أثناء خدمتهم(٨)

وقد ردَّ المعارضون لخطة فيرجينيا بعرضهم خطة نيوجيرسى **The New Jersey Plan**، التى تعرف أيضاً بخطة باترسون **The Paterson Plan** نسبة إلى "وليام باترسون" عضو المؤتمر الدستورى لعام ١٧٨٧(٩)، والتى تدعو إلى إنشاء دار قضاء فيدرالى عالٍ واحد.

وكان المؤيدون لخطة نيوجيرسى قلقين بصفة خاصة من فكرة المحاكم الفيدرالية الدنيا. وكانت وجهة نظرهم هى أن محاكم الولايات يمكن أن تنظر القضايا فى المرحلة الأولى وأن حق الاستئناف أمام المحكمة العليا يكون كافياً لحماية الحقوق القومية ولتوفير أحكام متوافقة فى البلد كله .

ولقد تمَّ حلّ الخلاف بين أنصار حقوق الولايات من جانب، والقوميين من جانب آخر، عن طريق أحد الحلول التوفيقية العديدة التى اتسم بها المؤتمر الدستورى().١والحل التوفيقى موجود فى الفقرة الأولى من المادة الثالثة من الدستور الاتحادى والتى تنص على أن(١:٢« تُخوَّل السلطة القضائية فى الولايات المتحدة لمحكمة عليا واحدة، ولمحاكم أدنى حسب ما يراه الكونغرس وينشئه منها من وقت إلى آخر»(١.٢

كما نص البند التاسع من الفقرة الثامنة من المادة الأولى من الدستور الاتحادى على أن: « يتمتع الكونغرس بسلطة إنشاء المحاكم ذات الدرجات الأدنى من المحكمة العليا»(١٣وهكذا تم تأجيل الخلاف حتى موعد بداية الحكومة الجديدة .

وبمجرد إجازة الدستور، تم البدء فى اتخاذ الإجراءات الخاصة بإقامة السلطة القضائية الفيدرالية بسرعة.

وعندما انعقد الكونغرس الأول **First Congress** فى ربيع عام ١٧٨٩ واجه التحدى الأكبر المتمثل فى تنظيم القضاء الفيدرالى **organizing a federal judiciary** الذى وضع الدستور مخططه بعبارات عامة فقط. ومع عدم وجود نموذج للمحاكم الوطنية ذات الاختصاص العام **National Courts of general jurisdiction**، واجه مجلس الشيوخ **Senate** ثم مجلس النواب **House of Representatives** أسئلة أساسية حول العدد المناسب للقضاة ومواعيد اجتماعات المحكمة العليا، ومناقشات أكثر إثارة للجدل حول الحاجة إلى محاكم فيدرالية أدنى **inferior federal courts** وتوازن الاختصاص والصلاحيات بين القضاء الفيدرالى والقضاء الولائى.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-03]

كيف يمكن لنظام المحاكم أن يعزز توحيد القانون الذى يعتبر الأكثر أهمية لنجاح أى حكومة فى جمهورية كبيرة؟

هل يتطلب القضاء الفيدرالى محاكم منفصلة لأنواع مختلفة من القانون، كما وجد فى بريطانيا العظمى وفى معظم المستعمرات الأمريكية ؟

وكيف يمكن للقضاء الوطنى **National judiciary** ضمان ثقة الجمهور الذى يثق فى المحاكم المحلية **Local Courts** والتى يمكن الوصول إليها بسهولة ؟(١٣)

وقد شارك عدد كبير فى مناقشة لائحة مجلس الشيوخ الأولى؛ والتى تضمنت محاورات المؤتمر الدستورى الخاصة بموضوع السلطة القضائية الفيدرالية .

ومرة أخرى، برز السؤال الآتى: هل المحاكم الفيدرالية الأدنى يجب أن تُنشأ أصلاً ؟ أو هل الدعاوى الفيدرالية يجب أن تُنظر أوّلاً أمام محاكم الولايات؟

ولقد أدت محاورات حل هذا الإشكال إلى انقسام أعضاء الكونغرس إلى فريقين(١٥)

فريق منهما، وهو الذى كان يؤمن بأن القانون الفيدرالى يجب أن يُقضى به فى محاكم الولايات أولاً ثم فى المحكمة العليا للولايات المتحدة فى حالة الاستئناف فقط، عبَّرَ عن خوفه من أن الحكومة الجديدة سوف تقوم بتدمير حقوق الولايات، فالعديد من المواطنين يخشون من أن القضاء الفيدرالى المستقل قد يهدِّد بقاء محاكم الولايات، وبالتالى الحد من الوصول إلى العدالة وتقليص الحريات المدنية(١٦)

وقد عبّر المشرِّعون (أعضاء الكونغرس) من الفريق الآخر، والذين تشكَّكوا فى إمكانية حدوث التحيّز الشديد لمحاكم الولايات، عن خوفهم من أن المدعين من ولايات أخرى أو بلاد أخرى سوف يتم التعامل معهم بطريقة غير منصفة.

وهذا الفريق الأخير قد فضَّل نظاماً قضائياً يضم المحاكم الفيدرالية الأدنى **Inferior Federal Courts**(١٧)وقد تزامن النقاش بين أعضاء الكونغرس حول "قانون التنظيم القضائى" مع نظر الكونغرس فى شرعة الحقوق **Bill of Rights**(١٨)التى قدَّمت ضمانات إضافية بأن المحاكم الفيدرالية ستحترم الحقوق الأساسية والحريات المدنية التقليدية(١٩)

وبموجب القانون الذى نتج عن هذه المحاورة ـ وهو قانون السلطة القضائية لعام ١٧٨٩ **Judiciary Act of 1789** ـ أنشأ الكونغرس نظام المحاكم الفيدرالية المكوَّن من ثلاثة أجزاء: المحكمة العليا(٢٠) **Supreme Court** (وهى المنشأة بموجب الدستور، وتتكون من رئيس واحد **one Chief Justice** وخمسة قضاة مساعدين **five associate justices**)(٢١)وثلاث محاكم دوائر **three regional circuit courts** (جنوبية ووسطى وشرقية، تضم كل منها قاضيين من قضاة المحكمة العليا وقاضياً من المحاكم الجزئية، وتضطلع بنوعين من المسؤوليات: المحاكمة والاستئناف)، وثلاث عشرة محكمة جزئية **thirteen district (trial) courts** (محكمة فى كل ولاية، تتألف من قاض واحد يستقر فى تلك

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-03]

الولايۀ ويفصل فی المنازعات الناشئۀ فيها)(۲۲وبذلک يكون قد تم استخدام سلطۀ إنشاء محاكم فيدراليۀ أدنی فی الحال.

وفی الواقع الأمر فإنَّ الكونغرس قد قام بإنشاء مجموعتين (محاكم دستوريۀ **Constitutional Courts** "محاكم المادۀ الثالثۀ من الدستور" + محاكم تشريعيۀ **Legislative Courts** "محاكم المادۀ الأولی من الدستور") وليس مجموعۀ واحدۀ فقط من المحاكم الأدنی(۲۳

المبحث الثانی

ضمانات استقلال السلطۀ القضائيۀ فی الولايات المتحدۀ الأمريكيۀ

القضاء الفيدرالی فی دولۀ الولايات المتحدۀ الأمريكيۀ هو قضاء مستقل عن الفروع الأخری (الفرعان التشريعی والتنفيذی) للحكومۀ الفيدراليۀ(۲۴وهذا الاستقلال يعتبر عنصراً أساسياً فی ضمان العدالۀ النزيهۀ والمتساويۀ لجميع المواطنين.

وغالباً ما تدعی المحاكم الفيدراليۀ بـ "الحارس علی الدستور" **Guardian of the Constitutional**، لأن أحكامها تحمی الحقوق وتصون الحريات التی كفلها الدستور الاتحادی من خلال إصدار أحكام عادلۀ ونزيهۀ، فهی تفسّر القوانين لتسويۀ النزاعات القانونيۀ. فالمحاكم لا تسنّ القوانين لأن مسؤوليۀ ذلک تقع علی عاتق الكونغرس، وليس لها سلطۀ تنفيذ القوانين لأن هذا هو دور رئيس الجمهوريۀ والعديد من الوزارات والوكالات التنفيذيۀ، فالسلطۀ القضائيۀ لديها فقط سلطۀ تفسير القوانين الفيدراليۀ والبت فی مدی دستوريتها، وفضّ المنازعات المتعلقۀ بالأفراد وبالقوانين الفيدراليۀ الأخری(۲۵

ولمَّا كان استقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لتأكيد مبدأ سيادۀ القانون من جهۀ، ولحمايۀ الحقوق وصون الحريات العامۀ للمواطنين من جهۀ أخری، فقد حرص الآباء المؤسسون للدستور الفيدرالی علی ترديد مبدأ استقلال القضاء؛ فطبيعۀ القضاء تستلزم أن يكون مستقلاً، والأصل فيه أن يكون كذلک، وكلّ مساسٍ بهذا الأصل من شأنه أن يعبث بجلال القضاء، وكلّ تدخُّلٍ فی عمل القضاء، من جانب أيۀ سلطۀ من السلطتين التشريعيۀ والتنفيذيۀ، يُخلّ بميزان العدل ويقوِّض دعائم الحكم. وبناء عليه، نصت الفقرۀ الأولی من المادۀ الثالثۀ من الدستور الاتحادی علی أن: « .. يبقی قضاۀ كل من المحكمۀ العليا والمحاكم الأدنی شاغلين مناصبهم ما دام سلوكهم جيداً، ويتقاضون لقاء خدماتهم، فی أوقات محددۀ، تعويضات لا يجوز إنقاصها أثناء بقائهم فی مناصبهم »(۲۶

ويتضح من نص هذه المادۀ أن الدستور الأمريكی يُعزِّز استقلاليۀ القضاء بطريقتين رئيسيتين: ۱) يُعيّن القضاۀ الفيدراليين لمدی الحياۀ « ما داموا حسنی السلوک »، وهذا يعنی أن القاضی يظل فی منصبه إلی أن يستقيل، أو يتقاعد، أو يموت، أو يُعزل من خلال إجراء المحاكمۀ البرلمانيۀ . ۲) ينص الدستور علی أن تعويضات القضاۀ الفيدراليين "لا يجوز خفضها طالما هم فی مناصبهم"، ما يعنی أن لا الرئيس ولا الكونغرس بإمكانهم خفض رواتب القضاۀ الفيدراليين.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-03]

وهاتان الحمايتان تساعدان القضاء المستقل فى اتخاذ القرارات القضائية متحرراً من العواطف الشعبية والنفوذ السياسى، ومن خلالهما يكفل الدستور الأمريكى استقلال قضاته وأداءهم وظيفتهم الخطيرة غير متأثرين برغبة ولا رهبة(٢٧)

بناء عليه، سنتناول بالدراسة فى هذا المبحث أهم الضمانات التى قررها المشرع الدستورى لحماية استقلال السلطة القضائية فى الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الضمانة المتعلقة بعدم قابلية القضاة الفيدراليين للعزل

المطلب الثانى: الضمانة المتعلقة بحماية الراتب

المطلب الأول

الضمانة المتعلقة بعدم قابلية القضاة الفيدراليين للعزل

إن عزل القاضى مسألة خطيرة للغاية، لذا ينبغى إحاطتها بضمانات حقيقية لتجنب استخدامها لأغراض غير مهنية، وخاصة من قبل السلطة التنفيذية. ومن هنا فإننا نؤيد القول بأن الضمانة الرئيسية لاستقلال السلطة القضائية تكمن فى مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل .

وانطلاقاً من أهمية استقلال القضاء، فقد حرصت معظم الدول على تأكيد هذا المبدأ، بتضمين نصوص دساتيرها ما يبيِّن عدم قابلية القضاة للعزل، إذ يعد هذا المبدأ من أبرز ضمانات استقلال القضاة. وإذا كانت الدول تختلف فى نظمها السياسية والاجتماعية وتتباين أيدلوجياتها، إلا أنها تشترك فى تأكيد النص على هذا المبدأ، مع الفارق فيما بينها فى حدود وضوابط هذا المبدأ وطرق بيانه.

وحيث إن قيام سلطة قضائية مستقلة فى الدولة من المبادئ التى كرَّستها معظم المواثيق والاتفاقات الدولية؛ فقد اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ـ المعقود فى ميلانو من ٢٦ أغسطس/آب إلى ٦ سبتمبر/أيلول ١٩٨٥ ـ مبادئ أساسية لاستقلال السلطة القضائية(٢٨)ومن بين هذه المبادئ " مبدأ عدم جواز عزل القضاة إلا لأسباب مهنية كعدم الأهلية ووفق الضوابط والمعايير المعمول بها للسلوك القضائى(٢٩)وإذا كان مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل يعد من أهم ضمانات القضاة التى تشير إلى استقلالهم فى كثير من الدول، فإنه يعد كذلك من النتائج الجوهرية لمبدأ الفصل بين السلطات، والدليل العملى والظاهر لوجود سلطة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية.

إن مبدأ عدم القابلية للعزل لا يعنى بقاء القاضى فى منصبه طوال سنين حياته، وفى الوقت نفسه لا يعنى إنه أصبح مالكاً لهذا المنصب، وأنه مهما أخطأ أو أساء سيبقى مستمراً فيه. فمما لا شك فيه أن هذا المبدأ لا يحول من دون إحالة القاضى على التقاعد لبلوغه السن المنصوص عليها قانوناً، أو قبل بلوغه هذا السن إذا ما تبين عجزه لأسباب صحية. فضلاً عن أن هذا المبدأ لا يمنع من مساءلته تأديبياً وتوقيع الجزاء عليه الذى قد يكون العزل أو النقل إلى وظيفة أخرى، إذا أخل بواجباته أو خرج فى مسلكه عن الحدود التى أوجب عليه القانون الالتزام بها.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-03]

فهذه الضمانة تأمن القاضى من التنكيل به وتعريض مستقبله للضياع، فهو إن خاف على منصبه لا يحكم بالعدل. ويقصد بهذا المبدأ عدم جواز عزل القاضى عند ارتكابه ما يستوجب العزل بوساطة السلطة التنفيذية، بل ينبغى أن يكون العزل عن طريق جهة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية، تكفل تقدير ما صدر عن القاضى من أفعال تستوجب العزل.

وضمانة عدم القابلية للعزل إذا كانت تمنح القاضى الحماية والاطمئنان وتحميه من تدخلات السلطة التنفيذية ومؤثراتها، إلا أنها لا تعد امتيازاً له بقدر ما هى حماية للمتقاضين وتجسيداً لحسن إدارة القضاء.

وإذا كانت الدول قد اختلفت فى مدى تطبيق هذا المبدأ من خلال ما اتخذته من إجراءات عزل القضاة، فأخذ بعضهم بتوجيه الاتهام الى القضاة عن طريق ممثلى الشعب المنتخبين (أى السلطة التشريعية) وعزل القضاة بناء على طلب من هذه السلطة ومن دون أن يكون للسلطة القضائية أى دخل فى عزلهم، إلا أن أغلب الدول تشترك مع بعضها فى أن مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل قد ارتقى إلى مستوى القاعدة الدستورية. فلقد قنن الدستور الأمريكى مبدأ عدم قابلية القضاة الفيدراليين للعزل بنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه والتى نصت على الآتى: « ... ويبقى قضاة كل من المحكمة العليا والمحاكم الأدنى شاغلين مناصبهم ما دام سلوكهم جيداً ... »، وهذا يعنى أن القاضى الفيدرالى يظل فى منصبه إلى أن يستقيل، أو يتقاعد، أو يموت، أو يُعزل من منصبه من خلال إجراءات المحاكمة البرلمانية(٣٠).

المطلب الثانى

الضمانة المتعلقة بحماية الراتب

إذا كان من واجب القاضى نحو الدولة والمجتمع أن يُحسن الاضطلاع برسالته السامية، التى تلقى على كاهله أضخم الأعباء والمسؤوليات، وأن يلتزم فى حياته ومسلكه النهج الذى يحفظ للقضاء هيبته ومكانته وكرامته ... فإن من واجب الدولة نحو القاضى أن تهيّء له أسباب العيش الكريم من أجل أن ينهض بعمله المقدس فى ثقة واطمئنان(٣١)وانطلاقاً من ذلك، ينبغى أن يتقاضى القضاة رواتبهم خلال مدة ولاياتهم، ومعاشات تقاعدية بعد بلوغهم سن التقاعد.

ويجب أن تكون رواتب القضاة ومعاشاتهم التقاعدية كافية ومتناسبة مع المركز الوظيفى والكرامة ومسؤوليات المنصب القضائى، على أن تخضع للمراجعة بصفة دورية لمواجهة أثر التضخم المالى أو التقليل من أثاره.

وقد تضمنت المبادئ الأساسية التى قررتها منظمة هيئة الأمم المتحدة بشأن استقلال السلطة القضائية نصاً (المبدآن ١١ و١٢) يقضى بضرورة حصول القضاة على رواتب ومعاشات تقاعدية ملائمة(٣٢)

وفى هذا الصدد يقول كبير قضاة الولايات المتحدة القاضى "جون مارشال": « من أجل تحقيق الخير المشترك، ولجعل القاضى مستقلاً بصورة كاملة، وحتى لا يؤثر فيه أو يسيطر عليه سوى ربه وضميره، يجب توفير الحماية الكاملة لمرتَّبه من أن يُنتقص بأى صورة كانت، سواء فى صورة ضريبة أو غيرها ... ».

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-03]

وتأتى أهمية الأجور المنصفة والملائمة، كما يشير البعض، من زاويتين؛ تتمثل الأولى فى كونها مصدراً لاجتذاب الأشخاص من ذوى الكفاءات العالية للانضمام إلى الهيئات القضائية، والثانية أن الرواتب والمنح الإضافية تمكِّن القضاة من مقاومة إغراءات الفساد أو غير ذلك من التأثيرات السياسية.

ومن المسائل الملفتة للنظر فى النظام الفيدرالى الأمريكى أن دستور الولايات المتحدة قد تناول بالنص الصريح ما يتقاضاه القضاة الفيدراليون، فقد ورد فيه أن هؤلاء القضاة يستلمون لقاء خدماتهم مكافآت (رواتب) لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تنقص خلال بقائهم فى مناصبهم، مع جواز الزيادة بطبيعة الحال، بل المعتاد أن تزداد هذه الرواتب سنوياً أو كل سنتين مرة واحدة.

وعلى سبيل المثال، بلغ أول راتب لرئيس المحكمة العليا فى عام ١٧٨٩ **4$،000**، وأول راتب لكل قاضى من قضاة المحكمة العليا المعاونين (الثمانية) بلغ **3 $،500**، بينما اليوم، وبدءاً من أول كانون الثانى٢٠٢٢ يبلغ راتب رئيس المحكمة العليا **286$،700**، وراتب قاضى المحكمة العليا المعاون **274 $،200**(٣٣)

وفيما يلى جدول يبين تطور رواتب القضاة الفيدراليين (قضاة المادة الثالثة من الدستور) فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقدين الأخيرين (منذ عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٢)(٣٤)

JUDICIAL COMPENSATION

Year السنة	District Judges قضاة المناطق	Circuit Judges قضاة الاستئناف	Associate Justices قضاة المحكمة العليا المعاونين	Chief Justice رئيس المحكمة العليا
2022	400،$223	900،$236	200،$274	700،$286
2021	600،$218	800،$231	300،$268	500،$280
2020	400،$216	500،$229	600،$265	700،$277
2019	900،$210	700،$223	900،$258	700،$270
2018	000،$208	600،$220	300،$255	000،$267
2017	100،$205	600،$217	800،$251	300،$263
2016	100،$203	400،$215	300،$249	700،$260
2015	100،$201	300،$213	800،$246	100،$258
2014	100،$199	200،$211	400،$244	500،$255
2013	000،$174	500،$184	900،$213	500،$223

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-03]

2012	000.$174	500.$184	900.$213	500.$223
2011	000.$174	500.$184	900.$213	500.$223
2010	000.$174	500.$184	900.$213	500.$223
2009	000.$174	500.$184	900.$213	500.$223
2008	300.$169	500.$179	100.$208	400.$217
2007	200.$165	100.$175	000.$203	100.$212
2006	200.$165	100.$175	000.$203	100.$212
2005	100.$162	800.$171	200.$199	100.$208
2004	100.$158	600.$167	300.$194	000.$203
2003	700.$154	000.$164	100.$190	600.$198
2002	000.$150	100.$159	400.$184	600.$192
2001	100.$145	900.$153	300.$178	300.$186
2000	300.$141	900.$149	600.$173	400.$181

الخاتمة

بعد أن تم بحمد الله وتوفيقه الانتهاء من عرض موضوع الدراسة الموسومة بـ« السلطة القضائية فى الولايات المتحدة الأمريكية ـ نشأتها وضمانات استقلالها »، وذلك من خلال جهد متواضع بذل فى هذا البحث، نعرض فيما يأتى لأهم النتائج التى تم التوصل إليها فى هذه الدراسة:

١ ـ النظام القضائى الأميركى نظام معقد، والسبب الرئيسى وراء التعقيد هو أن البلاد تكونت أصلا من ولايات مستقلة، وكان من الواجب توفير نظام قضائى لديه الإمكانية والأدوات لضمان تحقيق العدالة عبر أراضى الدولة، وفى الوقت نفسه منح الولايات هامشاً كبيراً من الاستقلال فى اتخاذ القرارات وتطبيقها قضائياً وإدارياً.

٢ـ القضاء الفيدرالى فى الولايات المتحدة هو قضاء مستقل عن الفروع الأخرى (الفرعان التشريعى والتنفيذى) للحكومة الفيدرالية، وهذا الاستقلال يعتبر عنصراً أساسياً فى ضمان العدالة النزيهة والمتساوية لجميع المواطنين. وغالباً ما تدعى المحاكم الفيدرالية بـ "الحارس على الدستور"، لأن أحكامها تحمى الحقوق العامة وتصون الحريات الفردية التى كفلها الدستور من خلال إصدار أحكام عادلة ونزيهة.

٣ ـ إن مبدأ استقلال السلطة القضائية فى الولايات المتحدة الأمريكية وليد تلك النظرية التى قال بها الفقيه الفرنسى "مونتسكيو" بوجوب الفصل بين السلطات، وبموجب تلك النظرية يتم الفصل بين أفرع الحكومة

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-03]

الاتحادية الثلاثة (الفرع التنفيذى والتشريعى والقضائى). ويشكل هذا الفصل نظاماً لفرض توازن ورقابة متبادلة تستهدف منع تجاوزات السلطة بشكل يضر بمصالح المجتمع الحر.

٤ ـ يعزِّز دستور الولايات المتحدة استقلالية القضاء بطريقتين رئيستين:

أ) يُعيّن القضاة الفيدراليين لمدى الحياة « ما داموا حسنى السلوك »، وهذا يعنى أن القاضى يظل فى منصبه إلى أن يستقيل، أو يتقاعد، أو يموت، أو يُعزل من خلال إجراء المحاكمة البرلمانية .

ب) ينص الدستور على أن تعويضات القضاة الفيدراليين « لا يجوز خفضها طالما هم فى مناصبهم »، ما يعنى أن لا الرئيس ولا الكونغرس بإمكانهم خفض رواتب القضاة الفيدراليين.

٥ـ إذا كان مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل يعد من أهم ضمانات القضاة التى تشير إلى استقلالهم، فإنه يعد كذلك من النتائج الجوهرية لمبدأ الفصل بين السلطات، والدليل العملى والظاهر لوجود سلطة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية. وهذا المبدأ لا يعنى بقاء القاضى فى منصبه طوال سنين حياته، وفى الوقت نفسه لا يعنى أنه أصبح مالكاً لهذا المنصب، وأنه مهما أخطأ أو أساء سيبقى مستمراً فيه. ولهذا تقرر أن القاضى الفيدرالى يظل فى منصبه إلى أن يستقيل، أو يتقاعد، أو يموت، أو يُعزل من منصبه من خلال إجراءات المحاكمة البرلمانية .

٦ـ تناول دستور الولايات المتحدة بالنص الصريح ما يتقاضاه القضاة الفيدراليون، فقد ورد فيه أن هؤلاء القضاة يستلمون لقاء خدماتهم مكافآت (رواتب) لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تنقص خلال بقائهم فى مناصبهم، مع جواز الزيادة بطبيعة الحال، بل المعتاد أن تزداد هذه الرواتب سنوياً أو كل سنتين مرة واحدة.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-03]

الهوامش

(1) **انظر:** Glannon, Joseph W. & Perlman, Andrew M. & Raven-Hansen, Peter; Civil Procedure: a coursebook (New York: Wolters Kluwer, Third editin 2017), p.5.

(٢) انظر: روبرت أ. كارب ورونالد ستيدهام، الإجراءات القضائية فى أمريكا، ترجمة د. علاء أبو زيد (القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧)، ص٣٥.

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أن محاكم الولايات تتعامل مع الغالبية العظمى من القضايا فى البلاد, بما فى ذلك الطلاق, والنزاعات المتعلقة بحضانة الصغار, والقضايا بين المواطنين, ومخالفات المرور . وتهتم المحاكم الفيدرالية فقط بالمخالفات المتعلقة بالقانون الفيدرالى أو الدستور. كما أنها تتناول أيضاً القضايا بين المواطنين من ولايات مختلفة .

انظر: لارى الولتيز، نظام الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: د. جابر سعيد عوض، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية، سنة ١٩٩٦, ص ٢٢٠ .

(١) يقصد بمصطلح **Articles of Confederation** الدستور الأول للولايات المتحدة الذى كان سارى المفعول بين عامى ١٧٨١-١٧٨٩, والذى تم استبداله بالدستور الأمريكى الحالى (الفيدرالى) عام ١٧٨٩.

(٢) انظر: روبرت أ. كارب ورونالد ستيدهام، الإجراءات القضائية فى أمريكا، مرجع ، ص٣٦, ٣٧.

(٣) يذكر هاملتون ـ وهو أحد الآباء المؤسسين للدستور الأمريكى ـ فى الورقة الفيدرالية رقم /٧٨/ بخصوص الحاجة إلى سلطة قضائية ما يأتى: « .. فى أثناء كشفنا مساوئ الكونفدرالية الحالية، تمت الإشارة بوضوح إلى فائدة وجود قضاء فدرالى وضرورته. ولا حاجة كبيرة هنا إلى إجمال الاعتبارات التى أثيرت آنذاك، لأن وجود المؤسسة بالمعنى التدريجى أمر لا نزاع حوله؛ أما السؤال الوحيد الذى أثير بخصوصها فكان حول طريقة تشكيلها والمدى المحدد لها. وفى هذه النقاط إذن سوف نحصر ملاحظاتنا. يبدو أن بحث طريقة تشكيل الدائرة القضائية (السلطة القضائية) يشتمل الأهداف الكثيرة التالية: ١) طريقة تعيين القضاة. ٢) فترة بقائهم فى مناصبهم. ٣) تقسيم السلطة القضائية بين المحاكم المختلفة والعلاقات فيما بينها.

لمزيد من التفاصيل, راجع: الكسندر هاملتون، جميس ماديسون، وجون جاى؛ الأوراق الفيدالية, ترجمة عمران أبو حجلة، مراجعة أحمد ظاهر (الأردن, عمان: دار الفارس، طبعة ١٩٩٦), ص ٥٥٠-٥٥٨.

(١) انظر: موسوعة ويكبيديا المجانية, خطة فرجينيا على الرابط الآتى:

https://en.wikipedia.org/wiki/Virginia_Plan

(٢) انظر فى ذلك:

Greenhouse, Linda; The U.S. Supreme Court: A Very Short Introduction (Oxford - New York: Oxford University Press, 2012), p.2.

Ragsdale, Bruce A.; Debates on the Federal Judiciary: A Documentary History Vol. I: 1787–1875 (US.Federal Judicial Center, 2013), p.8.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-03]

(٣) انظر: موسوعة ويكيبيديا المجانية, خطة نيوجيرسى, على الرابط الآتى:
https://en.wikipedia.org/wiki/New_Jersey_Plan

(٤) انظر: روبرت أ. كارب ورونالد ستيدهام، الإجراءات القضائية فى أمريكا، مرجع سابق، ص٣٧.

(١) فيما يأتى نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من الدستور الأمريكى باللغة الإنكليزية:

U.S. Constitution, Article 3, Section 1: «The judicial Power of the United States, shall be vested in one supreme Court, and in such inferior Courts as the Congress may from time to time ordain and establish …. .».

(١) يلاحظ من نص المادة الثالثة من الدستور الأمريكى أن "المحكمة العليا للولايات المتحدة" هى المحكمة الوحيدة التى نص الدستور ذاته على إنشائها, أما القرار المتعلق بإنشاء المحاكم الفيدرالية الأدنى درجة من المحكمة العليا **inferior to the Supreme Court** (أى المحاكم الابتدائية الفيدرالية **Federal trial Courts** ومحاكم الاستئناف الفيدرالية **Federal Appellate Courts**) فهو أمر يملك تقريره ـ بموجب الفقرة الأولى من المادة الثالثة ـ الكونغرس وحده؛ فقد يقرر الكونغرس أن لا ينشئ أية محاكم فيدرالية أدنى درجة من المحكمة العليا. وإذا فعل ذلك, فإن جميع الدعاوى سيتم رفعها للبت فيها عبر محاكم الولاية .

انظر: Glannon, Joseph W. & Perlman, Andrew M. & Raven-Hansen, Peter; Civil Procedure: a coursebook, op.cit., p.8.

(١) فيما يأتى نص البند الثامن الفقرة الثامنة من المادة الأولى من الدستور الأمريكى باللغة الإنكليزية:

U.S. Constitution, Article 1, Section 8, Clause 8: « The Congress shall have Power … To constitute Tribunals inferior to the Supreme Court ».

انظر: (١) Ragsdale, Bruce A.; Debates on the Federal Judiciary: A Documentary History Vol. I: 1787–1875, op.cit., p.53.

(٢) انظر: روبرت أ. كارب ورونالد ستيدهام، الإجراءات القضائية فى أمريكا، مرجع سابق، ص٣٧.

Ragsdale, Bruce A.; Debates on the Federal Judiciary: A Documentary History Vol. I: 1787–1875, op.cit., p.22 et seq.

(١) «The debates over ratifiation of the Constitution revealed that many citizens feared that an independent federal judiciary might threaten the survival of state courts, and thereby limit access to justice and curtail civil liberties ».

انظر: Ragsdale, Bruce A.; Debates on the Federal Judiciary: A Documentary History Vol. I: 1787–1875, op.cit., p.53.

انظر: (٢) Ragsdale, Bruce A.; Debates on the Federal Judiciary: A Documentary History Vol. I: 1787–1875, op.cit., p.53.

(٣) وثيقة الحقوق **Bill of Rights**: مصطلح يُقصد به التعديلات العشرة الأولى لدستور الولايات المتحدة. قُدّمت لتهدئة مخاوف خصوم الفيدرالية **Anti-Federalists** الذين عارضوا المصادقات الدستورية، هذه التعديلات تتضمن عدداً من الحقوق الأساسية والحريات المدنية (كالحق فى حرية التعبير والحق فى محاكمة عادلة...)، وقيوداً واضحة على سلطة الحكومة فى الإجراءات القضائية وغيرها، وتبقى على

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-03]

بعض الحقوق للولايات وللشعب. وتستند المفاهيم المقننة فى هذه التعديلات إلى تلك الموجودة فى الوثائق السابقة، وخاصة إعلان الحقوق فى فرجينيا **Virginia Declaration of Rights** (١٧٧٦)، وكذلك وثيقة الحقوق الإنجليزية "الماغناكارتا" **Magna Carta** (١٦٨٩). وبسبب الجهود التى بذلها النائب جيمس ماديسون **James Madison** ، الذى درس أوجه القصور فى الدستور والتى أشار إليها خصوم الفيدرالية, قدَّم ماديسون لكونغرس الولايات المتحدة الأول سلسلة من المقترحات التصحيحية، وافق الكونغرس على اثنتى عشرة مادة تعديل فى ٢٥ سبتمبر/أيلول سنة ١٧٨٩، وقدمها إلى الولايات للتصديق. وخلافًا لاقتراح ماديسون بإدراج التعديلات المقترحة فى الجزء الرئيسى من الدستور (فى المواد والأقسام ذات الصلة من الوثيقة)، فقد تم اقتراحها كإضافات تكميلية (ملاحق **Codicils**) لها. وقد تم التصديق على المواد من ثلاثة إلى اثنى عشر كإضافات إلى الدستور، وأصبحت تعديلات من ١ إلى ١٠ من الدستور. ودخلت حيز النفاذ فى ١٥ ديسمبر/كانون الأول سنة ١٧٩١، عندما صدقت عليها ثلاثة أرباع الولايات.

لمزيد من التفاصيل, انظر:

- Berkin, Carol; The Bill of Rights: The Fight to Secure America's Liberties (New York, Simon & Schuster, 2015).
- Labunski, Richard E.; James Madison and the struggle for the Bill of Rights (Oxford University Press, Year: 2006).

(١) «The debate over the Judiciary Act coincided with Congress's consideration of the Bill of Rights, which offered further assurances that the federal courts would respect traditional civil liberties ».

انظر: Ragsdale, Bruce A.; Debates on the Federal Judiciary: A Documentary History Vol. I: 1787–1875, op.cit., p.53.

(٢) استناداً للفقرة الأولى من قانون السلطة القضائية الصادر فى ٢٤ أيلول سنة ١٧٨٩ تألفت أول محكمة عليا من رئيس القضاة **Chief Justice** وخمسة قضاة مشاركين **five associate justices** (١+ ٥ =٦), وكان الرئيس الأول للمحكمة يدعى "جون جاى" **John Jay** وهو محام بارز ينحدر من مدينة نيويورك من عائلة مميزة, وكان من الذين ساهموا بكتابة ونشر "الأوراق الفيدرالية" **Federalist Papers** التى استهدفت شرح دستور الولايات المتحدة الأمريكية وتوضيح مزاياه إبان فترة إقراره والتصديق عليه. وثلاثة من القضاة المشاركين (جون روتليج **John Rutledge** من كارولينا الجنوبية، وجيمس ولسون **James Wilson** من بنسلفانيا، وجون بلير الإبن **John Blair Jr** من فرجينيا), كانوا مندوبين إلى المؤتمر الدستورى الذى انعقد فى مدينة فيلادلفيا. وقد عيَّن الرئيس "جورج واشنطن" فيما بعد عضوين اثنين ـ يعدان من أكثر أعضاء المؤتمر الدستورى حنكة ـ فى المحكمة العليا, وهما وليام باترسون **William Paterson** من نيوجيرسى, وأوليفير ألسويرث **Oliver Ellsworth** من كونيكتيكت.

انظر في ذلك: Greenhouse, Linda.; The U.S. Supreme Court: A Very Short Introduction, op.cit., p.4.

(١) The Judiciary Act of 1789 (ch. 20, 1 Stat. 73), Section 1. **انظر:**

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-03]

(٢) **انظر في ذلك:** Arthur T. von Mehren and Peter L. Murray; Law in the United States (New York: Cambridge University Press, Second Edition 2007), p.118.
- Segal Jeffrey A., Spaeth Harold J., Benesh Sara C.; The Supreme Court in the American Legal System (New York: Cambridge University Press, First Edition 2005), pp.43, 44.
- Posner, Richard A.; The Federal courts: challenge and reform (Harvard University Press: Second printing, 1999), pp.4, 5.

(٣) يتألف الهرم القضائى الفيدرالى من ثلاثة مستويات هى الآتية: ١ـ المحاكم الابتدائية أو محاكم الدرجة الأولى **courts of first instance** , وتمثل قاعدة الهرم, ولها اختصاص قضائى عام . ٢ـ محاكم الاستئناف, وتمثل المستوى المتوسط **The intermediate courts** .٣ ـ المحكمة العليا, وتتربع على قمة التدرج الهرمى للمحاكم الفيدرالية. وهذه هى المحاكم الدستورية التى أنشئت بواسطة المادة الثالثة من الدستور, والتى تنص على أن « تُناط السلطة القضائية فى الولايات المتحدة بمحكمة عليا واحدة, وبمحاكم أدنى درجة كما يرتأى الكونغرس وينشئه من حين لآخر». إذن, المحاكم الدستورية (أو محاكم المادة الثالثة) تتمثل فى: المحكمة العليا (أنشأها الدستور ذاته) والمحاكم الفيدرالية الأدنى, أى المحاكم الاستئنافية ومحاكم المناطق الابتدائية (أنشأها الكونغرس). وهذه المحاكم لا يُعيّن قضاتها لفترة محددة من الأعوام، وإنما يظلّون فى مناصبهم طالما التزموا "حسن السيرة", ولا تخضع المكافآت التى يحصل عليها هؤلاء القضاة إلى أية تخفيضات أو خصومات. وفى النموذج الحالى لنظام المحاكم الفيدرالية، يوجد /٩٤/ محكمة ابتدائية على مستوى المقاطعات **district-level trial courts** و/١٣/ محكمة استئناف, تقع تحت المحكمة العليا التى تستقر على ذروة هذا الهرم القضائى. أما المحاكم التشريعية, فهى المحاكم التى يشكّلها الكونغرس بموجب صلاحياته التشريعية التى نص عليها البند /٨/ من الفقرة /٨/ من المادة الأولى من الدستور الاتحادى بأن: « للكونغرس سلطة إنشاء محاكم أدنى درجة من المحكمة العليا »، حيث يستمر قضاة هذه المحاكم فى مناصبهم لعدة سنوات. ويشار إلى هذه المحاكم بـ محاكم المادة الأولى **Courts of First Article**.
انظر فى ذلك: روبرت أ. كارب ورونالد ستيدهام، الإجراءات القضائية فى أمريكا، مرجع سابق، ص٣٨؛ دانيال جون ميدور, المحاكم الأمريكية, ترجمة الدكتور مصطفى رياض (القاهرة, الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية, الطبعة العربية الأولى، سنة ١٩٩٩)، ص ٣٥.

(١) وهذا ما عبّر عنه هاملتون فى الورقة الفيدرالية رقم /٧٨/ عندما قال: « إن استقلال المحاكم استقلالاً تاماً ضرورى فى دستور محدود، وأعنى بدستور محدود، دستوراً ينص على استثناءات معينة للسلطة التشريعية. وعلى سبيل المثال: إن السلطة التشريعية لا يجوز لها أن تصدر قوانين بإسقاط الحقوق المدنية دون محاكمة أو أن تصدر قوانين بأثر رجعى, ومثل هذه التحديات لا يمكن الحفاظ عليها فى الممارسة العملية إلا من خلال المحاكم التى عليها أن تُعلن أن جميع القوانين واللوائح المخالفة لفحوى الدستور هى قوانين لاغية، ومن دون ذلك، فإن كل أشكال الاحتفاظ بحقوق أو امتيازات محددة لن تعنى شيئاً ».

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-03]

انظر: الكسندر هاملتون، جميس ماديسون، وجون جاى؛ الأوراق الفيدالية, مرجع سابق, الورقة رقم (٧٨) "هاملتون", ص٥٤٥.

انظر: (١) The Federal Court System in The United States: An Introduction For Judges and Judicial Administrator in Others Countries (Washington D.C., Administrative Office of The U.S. Courts, 4th Edition 2016), pp.8-9.

وهذا ما عبّر عنه هاملتون فى الورقة الفيدرالية رقم /٧٨/ حيث يقول بأن: « تفسير القوانين هو المضمار المناسب والمحدد لعمل المحاكم القضائية، والدستور فى حقيقته هو قانون أساسى, ولا بد أن يعتبره القضاة قانوناً أساسياً، لذا تنهض المحاكم بتأكيد معناه فضلاً عن معنى تشريعات محددة، وإذا نشأ تعارض لا يمكن التوفيق فيه بين الاثنين، ينبغى بطبيعة الحال أن يُفضّل الذى يتفوق بقوة إلزامه وشرعيته، وبكلمات أخرى ينبغى تفضيل الدستور على القانون الخاص ونية الشعب على نية ممثليه ».

انظر: الكسندر هاملتون، جميس ماديسون، وجون جاى؛ الأوراق الفيدالية, مرجع سابق, الورقة رقم (٧٨) "هاملتون", ص٥٤٨.

(١) فيما يأتى نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من الدستور الأمريكى باللغة الإنكليزية:

U.S. Constitution, Article 3, Section 1: « ... The Judges, both of the supreme and inferior Courts, shall hold their Offices during good Behaviour, and shall, at stated Times, receive for their Services, a Compensation, which shall not be diminished during their Continuance in Office.».

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أن الضمانتين اللتين ذكرتهما الفقرة الأولى من المادة الثالثة من دستور الولايات المتحدة الأمريكية لا يتمتع بهما سوى قضاة « المحاكم الدستورية », وهى المحاكم الفيدرالية التى أنشئت بواسطة المادة الثالثة من الدستور الاتحادى (لذلك يطلق عليها اسم محاكم المادة الثالثة), إذ يتمتع القضاة فيها (ويطلق عليهم اسم قضاة المادة الثالثة) بضمانتين دستوريتين: الأولى عدم قابليتهم للعزل من مناصبهم ما داموا حسنى السلوك, والثانية عدم جواز تخفيض رواتبهم. وهذه المحاكم هى: المحكمة العليا (أنشأها الدستور ذاته) والمحاكم الفيدرالية الأدنى, أى المحاكم الاستئنافية ومحاكم المناطق الابتدائية (أنشأها الكونغرس).

أما « المحاكم التشريعية », وهى المحاكم التى أنشئت من قبل الكونغرس بموجب المادة الأولى من الدستور الاتحادى لغرض مخصص (لذلك يطلق عليها اسم محاكم المادة الأولى), فلا يتمتع القضاة فيها بضمانات كتلك التى يتمتع بها قضاة المادة الثالثة من الدستور(قضاة المحاكم الدستورية), فقضاتها (ويطلق عليهم اسم قضاة المادة الأولى) يعيَّنون لمدة محددة, ويمكن عزلهم, كما يمكن تخفيض مرتباتهم. ومن الأمثلة عليها: محكمة الاستئناف العسكرية, ومحكمة الضرائب, ومحكمة قدماء المحاربين, ومحاكم الإفلاس.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-03]

انظر: James Q. Wilson, John J. DiIulio, Jr., Meena Bose, Matthew Levendusky; American Government: Institutions and Policies, Brief Version (USA: Stamford, CT, Cengage Learning, 13th Edition, 2018), Pp.248, 249.

(١) نشرت هذه المبادئ على الملأ بموجب قرارَىْ الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٢/٤٠) المؤرَّخ فى ٢٩ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٥ ورقم (١٤٦/٤٠) المؤرَّخ فى ١٣ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٥.

(١) ورد فى المبادئ الأساسية المتعلقة باستقلال السلطة القضائية (خاصة المبادئ ذات الأرقام ١١ و١٢ التى المعنونة بـ "شروط الخدمة ومدتها", والأرقام ١٧ ــ ٢٠ المعنونة بـ "التأديب والإيقاف والعزل") الآتى:

١١ـ يضمن القانون للقضاة بشكل مناسب تمضية المدة المقررة لتوليهم وظائفهم واستقلالهم، وأمنهم، وحصولهم على أجر ملائم، وشروط خدمتهم ومعاشهم التقاعدى وسن تقاعدهم.

١٢ـ يتمتع القضاة، سواء أكانوا معينين أو منتخبين، بضمان بقائهم فى منصبهم إلى حين بلوغهم سن التقاعد الإلزامية أو انتهاء الفترة المقررة لتوليهم المنصب، حيثما يكون معمولاً بذلك.

١٧ـ ينظر فى التهمة الموجهة أو الشكوى المرفوعة ضد قاض بصفته القضائية والمهنة وذلك على نحو مستعجل وعادل بموجب إجراءات ملائمة. وللقاضى الحق فى الحصول على محاكمة عادلة. ويكون فحص الموضوع فى مرحلته الأولى سرياً، ما لم يطلب القاضى خلاف ذلك.

١٨ـ لا يكون القضاة عرضة للإيقاف أو للعزل إلا لدواعى عدم القدرة أو دواعى السلوك التى تجعلهم غير لائقين لأداء مهامهم.

١٩ـ تحدد جميع الإجراءات التأديبية وإجراءات الإيقاف أو العزل وفقا للمعايير المعمول بها للسلوك القضائى.

٢٠ـ ينبغى أن تكون القرارات الصادرة بشأن الإجراءات التأديبية أو إجراءات الإيقاف أو العزل قابلة لإعادة النظر من جانب جهة مستقلة. ولا ينطبق ذلك على القرارات التى تصدرها المحكمة العليا أو السلطة التشريعية بشأن قضايا الاتهام الجنائى وما يماثلها.

انظر فى التفاصيل: مبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية **UN Basic Principles on the Independence of the Judiciary (1985)** اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود فى ميلانو من ٢٦ آب إلى ٦ أيلول ١٩٨٥. منشورة على صفحة المفوض السامى لحقوق الانسان التابع للأمم المتحدة على الرابط الآتى:

https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/IndependenceJudiciary.aspx

(١) تعد المحاكمة البرلمانية (الاتهام الجنائى) **Impeachment** واحدة من بين العديد من الضوابط والتوازنات التى أنشأها دستور الولايات المتحدة الأمريكية، فهى أداة فعالة وحاسمة لجعل موظفى الحكومة الفيدرالية مسؤولين عن انتهاكات القانون, وحالات الفساد **Corruption** , وإساءة استعمال السلطة **Abuse of Power**. وبموجب هذه الوسيلة, يملك الكونجرس الأمريكى سلطة عزل القضاة الفيدراليين من مناصبهم إذا وجَّه لهم مجلس النواب اتهاماً صريحاً بارتكاب جريمة الخيانة أو الرشوة أو غيرهما من

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-03]

الجنايات والجنح الكبرى, وأدينوا فعلاً بارتكاب هذه الأفعال من خلال محاكمة علنية تجرى بواسطة مجلس الشيوخ .

وخلال تاريخ السلطة القضائية الفيدرالية للأمة الأمريكية، فإن عدداً قليلاً من القضاة الفيدراليين الذين تم تحريك المحاكمة البرلمانية ضدهم. وباستعراض التاريخ الدستورى الأمريكى يلاحظ أن مجلس النواب صدق بشكل نهائى على مواد اتهام ضد /١٥/ قاضياً فيدرالياً, ثم أحال الأمر بعد ذلك إلى مجلس الشيوخ بهدف إجراء المحاكمة, وكانت النتيجة بأن ثلاثة من هؤلاء القضاة المتهمين (ماركِ دبليو ديلاى، جورج دبليو إنجلش، وصمويل ب. كينت) فضَّلوا تقديم استقالتهم بدلاً من الخضوع لعملية الإقالة. وثمانية قضاة آخرين تمت إدانتهم بأغلبية ثلثى أعضاء مجلس الشوخ الحاضرين, وعزلوا من مناصبهم من قبل الكونغرس الأمريكى (مع العلم أن ثلاثة من بين هؤلاء القضاة الثمانية الذين تمت إدانتهم شملت عقوبتهما فضلاً عن العزل من المنصب عدم الصلاحية لتولى أى منصب يقتضى ثقة أو يدرُّ ربحاً فى الولايات المتحدة مستقبلاً). أما القضاة الأربعة المتبقين فقد برَّأهم مجلس الشيوخ بسبب عدم تحقق أغلبية الثلثين المنصوص عليها لصدور قرار الإدانة.

انظر فى ذلك:

- Cass R. Sunstein; Impeachment "A Citizen's Guide" (Harvard University Press, 2019), pp.107-113.
- Complete List of US. Senate Impeachment Trials (1789-2021). Available at: https://www.senate.gov/about/powers-procedures/impeachment/impeachment-list.htm
- Impeachments in The United States; U.S. Senate and U.S. House of Representatives (1789-2021). Available at: https://en.wikipedia.org/wiki/Impeachment_in_the_United_States

(٥) انظر: د. محمد عصفور, استقلال السلطةالقضائية (القاهرة, طبعة سنة ١٩٦٩)، ص١٦١.

ولعل من المفيد هنا الإشارة إلى ما ذكره ألكسندر هاملتون ـ أحد الآباء المؤسسين للدستور الأمريكى ـ عن علاقة حماية رواتب القضاة بضمان استقلالهم, إذ يقول فى الورقة الفيدرالية رقم /٧٩/ الآتى: « ... إلى جانب استمرار شغل المنصب، ليس هناك ما يسهم فى استقلالية القضاة أكثر من توفير معاشهم ... الخ ».

انظر: الكسندر هاملتون، جميس ماديسون، وجون جاى؛ الأوراق الفيدالية, مرجع سابق, الورقة رقم (٧٩) "هاملتون", ص ٥٥٩ ـ ٥٦١.

(٦) (المبدآن ١١ و١٢) من المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية (سبق ذكرهما فى هامش ص١٥).

(٧) **انظر:** The Federal Judicial Center: Judicial Salaries, Supreme Court Justices. Available at: https://www.fjc.gov/history/judges/judicial-salaries-supreme-court-justices

(٨) المصدر: الموقع الرسمى للمحاكم القضائية فى الولايات المتحدة الأمريكية, التعويضات القضائية:

United States Courts Website: Judicial Compensation, Available at:

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-03]

https://www.uscourts.gov/judges-judgeships/judicial-compensation

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-03]

قائمة المراجع

أولاً ـ باللغة العربية:

ـ الكسندر هاملتون، جميس ماديسون، وجون جاى؛ الأوراق الفيدالية, ترجمة عمران أبو حجلة، مراجعة أحمد ظاهر (الأردن, عمان: دار الفارس، طبعة ١٩٩٦) .

ـ دانيال جون ميدور, المحاكم الأمريكية, ترجمة الدكتور مصطفى رياض (القاهرة, الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٩) .

ـ روبرت أ. كارب ورونالد ستيدهام، الإجراءات القضائية فى أمريكا، ترجمة د. علاء أبو زيد (القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة العربية الأولى سنة ١٩٩٧) .

ـ لارى الولتيز، نظام الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: د. جابر سعيد عوض، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية، سنة ١٩٩٦.

ـ د. محمد عصفور, استقلال السلطة القضائية (القاهرة, بلا دار نشر, طبعة ١٩٦٩) .

ـ مبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية **UN Basic Principles on the Independence of the Judiciary (1985)** اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود فى ميلانو من ٢٦ آب إلى ٦ أيلول ١٩٨٥. منشورة على صفحة المفوض السامى لحقوق الانسان التابع للأمم المتحدة على الرابط الآتى:

https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/IndependenceJudiciary.aspx

ـ موسوعة ويكيبديا المجانية, خطة فرجينيا, متاح على الرابط الآتى:

https://en.wikipedia.org/wiki/Virginia_Plan

ـ موسوعة ويكيبديا المجانية, خطة نيوجيرسى, متاح على الرابط الآتى:

https://en.wikipedia.org/wiki/New_Jersey_Plan

ثانياً ـ باللغة الإنكليزية:

1- Arthur T. von Mehren and Peter L. Murray; Law in the United States (New York: Cambridge University Press, Second Edition 2007).

2- Berkin, Carol; The Bill of Rights: The Fight to Secure America's Liberties (New York, Simon & Schuster, 2015).

3- Cass R. Sunstein; Impeachment "A Citizen's Guide" (Harvard University Press, 2019).

4- Glannon, Joseph W. & Perlman, Andrew M. & Raven-Hansen, Peter; Civil Procedure: a coursebook (New York: Wolters Kluwer, Third editin 2017).

5- Greenhouse, Linda.; The U.S. Supreme Court: A Very Short Introduction (Oxford - New York: Oxford University Press, 2012).

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-03]

6- James Q. Wilson, John J. DiIulio, Jr., Meena Bose, Matthew Levendusky; American Government: Institutions and Policies, Brief Version (USA: Stamford, CT, Cengage Learning, 13th Edition, 2018).
7- Labunski, Richard E.; James Madison and the struggle for the Bill of Rights (Oxford University Press, Year: 2006).
8- Posner, Richard A.; The Federal courts: challenge and reform (Harvard University Press: Second printing, 1999).
9- Ragsdale, Bruce A.; Debates on the Federal Judiciary: A Documentary History Vol. I: 1787–1875 (US.Federal Judicial Center, 2013).
10- Segal Jeffrey A., Spaeth Harold J., Benesh Sara C.; The Supreme Court in the American Legal System (New York: Cambridge University Press, First Edition 2005).
11- The Federal Court System in The United States: An Introduction For Judges and Judicial Administrator in Others Countries (Washington D.C., Administrative Office of The U.S. Courts, 4th Edition 2016).
12- Complete List of US. Senate Impeachment Trials (1789-2021). Available at:
https://www.senate.gov/about/powers-procedures/impeachment/impeachment-list.htm
13- Impeachments in The United States; U.S. Senate and U.S. House of Representatives (1789-2021). Available at:
https://en.wikipedia.org/wiki/Impeachment_in_the_United_States
14- The Federal Judicial Center: Judicial Salaries, Supreme Court Justices. Available at:
https://www.fjc.gov/history/judges/judicial-salaries-supreme-court-justices
15- United States Courts Website: Judicial Compensation, Available at:
https://www.uscourts.gov/judges-judgeships/judicial-compensation

[Downloaded from jnrihs.ir on 2026-11-03]